

عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه

إبراهيم السامرائي

كلية الآداب – جامعة صنعاء

عرضت لهذه المادة التاريخية غير مرة وما زلت أجد في حاجة إلى الرجوع إليها. إن المذكر والمؤنث من المسائل اللغوية التاريخية التي شغلت قسطاً غير يسير من اهتمام اللغويين النحاة الأقدمين. ومن أجل ذلك حفلت كتب الفهارس القديمة بتصانيف أولئك الأئمة في مادة "المذكر والمؤنث" فقد شغل باب "المذكر والمؤنث" أو "التذكير والتأنيث" مكاناً كبيراً في "كشف الظنون" مثلاً.

ويعني هذا أن المشكلة واضحة وضوحاً كافياً في أذهان أولئك المعلمين العلماء، وأن فيها شيئاً ينبغي الكشف عنه وتوضيحه وتثبيته. ولذلك عمدوا إلى ما يعتمد إليه المعلم الذي يريد إيصال المعرفة إلى طلابه، فقد صنفوا المؤنثات فكان من ذلك "المؤنثات السماعية" فكتبوا فيها رسائل ما زلنا نقرأها في أيامنا. وكان من ذلك ما أشاروا إليه في باب "ما يستوي فيه المذكر والمؤنث".

ولقد ظفرت العربية بمادة علمية مفيدة حين شارك النحويون اللغويين في ضبط هذه المسألة. ومن أجل ذلك فقد عرفنا عن هذه المسألة في العربية أكثر مما نعرفه عنها في سائر اللغات السامية.

لقد برزت مشكلة المذكر والمؤنث في العربية بشكل واضح على نحو يثير كثيراً من المسائل بخلاف ما تكون عليه هذه المشكلة في اللغات السامية الأخرى. ولعل السبب في كل ذلك أن العربية لغة كتبت لها الحياة وظلت قائمة طوال العصور حيّة متطورة، ولم يحدث شيء من هذا لتلك اللغات السامية شقيقات العربية، فقد اندثر

أغلبها وعفا عليه الزمان، ولم يبق منها إلا شيء يسير قليل الاستعمال، وذلك لأن هذه العربية الفصيحة قد طغت على تلك اللغات.

قلت: إن هذه المشكلة تثير كثيراً من المسائل وذلك لأنها تبرز شيئاً من التاريخ اللغوي. كأن العربية القديمة كانت قد مرّت بمرحلة تاريخية لم يكن "الجنس" (Gèns) فيها واضحاً تمام الوضوح بقسميه المذكر والمؤنث. وسنعرض لما يدلنا على وجود هذه المرحلة كما لا نعدم النظر في اللغات السامية لتبين ذلك.

ذكر النحويون الأقدمون أن الصفات على بناء "فَعِيل" ^(١) و"فَعُول" مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو: جديد، وجريح، وطريد، وكذوب، وصبور، وعدوّ. غير أن اللغة في تطورها خلال العصور احتاجت شيئاً من التمييز بين المذكر والمؤنث، فظهر ذلك في هاتين الصيغتين كما تدلّ على ذلك الشواهد الكثيرة فكان لنا من ذلك: صديقة، وعدوّة وقتيلة ^(٢)، قال المتنبي:

لِكِ اللهُ مِنْ مَفْجُوعَةٍ بِحَبِيبِهَا قَتِيلَةٌ شَوْقٍ غَيْرِ مُلْحَقِهَا وَصَمَا

وإذا كان المعربون قد وجدوا أن الحاجة تدعو إلى التمييز، ولا بد من التفريق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، فإنّ هذا يعني أن اللغة ماضية في هذا الطريق من التطور الحتمي. ومن أمثلة ذلك كلمة "عروس"، وهي نعت يستوي فيه الرجل والمرأة ما دام في إعراسها كما جاء في معجمات العربية فيقال: رجل عروس في رجال أعراس وعُرس، وامرأة عروس في نسوة عرائس. وكأنّ التمييز قد حصل في جمعي المذكر والمؤنث لهذه الكلمة.

(١) ذكروا أن "فَعِيل" بمعنى "مفعول" مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. والذي دلّ عليه الاستعمال أن "فَعِيل" بمعنى فاعل يدخل في هذا الباب، قال الشاعر القديم:

فديتك أعدائي كثير وشقتي بعيد وأشياعي لديك قليل

ومنه قول تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" ٥٦ سورة الأعراف.

ومنه قول جميل: "ألا ليت أيام الصفاء جديد ودهراً تولى يابئين يعود

(٢) وقد درج المعاصرون على إلحاق التاء في "عجوز" فقالوا "عجوزة" كما وردت كذلك في كتب الأدب المتأخرة. وما ينبغي أن نشير إليه: أن "العجوز" و"العجوزة" خاص بالمرأة دون الرجل في عامية بعض البلدان العربية ومنها العراق.

وفي المثل: "كادَ العروس يكون أميراً". وفي الحديث "فأصبح عروساً"^(٣).
غير أن المعاصرين ختموها بالتاء في المؤنث اتقاء اللبس، وهذا ما نسمعه في عدد
من بلاد العرب في عصرنا، كما نقرؤه في صحف لبنان وسورية ومصر، فيقال:
"عروسة"^(٤) توخياً للتأنيث. وقد دفعهم الحرص على التمييز أنهم ابتدعو
"العريس" على "فعيل" للرجل، وكأنهم بهذا أمنوا اللبس. وهذه الأخيرة هي
"عريس" في العراق وبلدان الخليج. على أن هذا من العامي الدارج وإن اجتراً
المعاصرون فاستعملوه في كتاباتهم.

وفي العربية جمهرة من الصفات مما يجري للمؤنث والمذكر على السواء
دون أن يختم المؤنث بعلامة التأنيث.
قال اللحياني^(٥): ما كان على "مفعال" فإن كلام العرب والمجمع عليه
بغيرها، في المذكر والمؤنث إلا أحرفاً جاءت نواذر قيل فيها بالهاء نحو: رجل
مغطاء، وامرأة مغطاء.

ومن ذلك: ناقة مرقال أي شديدة العدو، وناقة مرسال أي سهلة السير.
ويجري هذا على المذكر فيقال: جمل مرقال ومرسال.
ومن ذلك أيضاً قولهم: فرس ممرّاح، وناقة ممرّاح أي نشيطة، كما يقال:
فرس ممرّح^(٦) ومروّح.

(٣) انظر: لسان العرب (عرس).

(٤) إن بناء "فَعول" في طائفة من المواد يكون من صفات المؤنث، ومن ذلك "العروب" وهي الحسنة
المتحبة إلى بعلها، ومن ذلك قوله تعالى: "عُرْباً أتراباً" ٣٧ سورة الواقعة.
ومنه "الكسول" وهي التي لا تكاد تبرح مجلسها، وهو مدح لها عندهم، وكذلك "المكسال" أي "الكسيلة"،
وأما "الكسلانة" فقد سمعت، وقيل: إنها لغة بني أسد. ومن ذلك أيضاً قولهم: "هي نؤوم الضحى"،
وكذلك "اللّفوح" و"اللّبون" من صفات الناقة.

على أن العلامة قد ألحقت ببناء "فَعول" فقد قالوا: "ناقة حلّوب" أي ذات لبن، فإذا صيرتها اسماً قلت:
هذه "الحلوبة" لفلان. وقد يخرجون الهاء من "الحلوبة" وهم يعنونها. ومثل هذا "الرّكوبة" والرّكوب لما
يُركب من الدواب.

(٥) لسان العرب (عطر).

(٦) قولهم: "ممرّح" مثل "ممرّاح" والتوسع بفتحة الراء قليلاً يفضي إلى المد، وهذا يعني أن بناء "ممرّح"
مثل بناء "ممرّاح" في المبالغة، ومثل ذلك ما كان من أبنية الآلة كقولنا: مثقّب ومثقاب، ولعل هذا
شيء من اختلاف اللهجات، ومعنى ذلك أن "مفعّل" لغة قوم، و"مفعال" لغة قوم آخرين.

ويقال: سيف مُنْث، أي حديدته لينة، وسيوف مُنْثاة.
أقول: هذا شيء من جملة ألفاظ أخرى ختم فيها بناء "مفعال" بالعلامة، فقد ورد أيضاً: رجل مَظْطار، وامرأة مَظْطار ومَظْطارة.

تعليق:

كأني ألمح أن علامة التأنيث في هذ الألفاظ قد لحقت الاسم في حقبة لاحقة، وكأن الأصل هو بناء المذكر. وهذا ما لمحہ النحاة حين ذهبوا إلى أن المؤنث فرع على المذكر.

وإذا استقرينا أبنية الصفات التي لا تلحقها علامة التأنيث وجدناها كثيرة، فمن ذلك ما كان على "مفعل" نحو: مَغْشَم، و"المغشَم" من الرجال الذي يركب رأسه لا يثنيه شيء عما يريد ويهوى من شجاعته، قال أبو كبير:

ولقد سريث على الظلام بمغشَمٍ جَلِدٍ من الفتيان غير مُثَقَّلٍ
وما كان على "مفعل" من صفات المؤنث نحو "مُطْفَل" وهي ذات الطفل من النساء، ومنه "مُغِيل" (٧) كقول امرئ القيس:

فمُتلك حُبلى قد طرقتُ ومُرضعٍ فألهيئُها عن ذي تمانمٍ مُغِيلٍ (٨)
و"المُطْفَل" من الإبل ما كان معها أو لادها، والجمع "مطافل" و"مطافيل". وجاء كذلك "مطفلة" بالعلامة (٩).

أقول: وأكبر الظن أن "مطفلة" بالعلامة قليلة الوجود، وذلك لأن العلامة لا تفيد شيئاً، كما أنها لا تدلّ على خصوصية خاصة، والصفات الخاصة بالأنثى والمرأة غير محتاجة للعلامة مثل حامل وطاقق وناشز وغيرها، وإذا ورد شيء من ذلك مقترناً بالعلامة فذاك في الأغلب الأعم في لغة الشعر (١٠). ومن ذلك أيضاً

(٧) و"المُغِيل" بكسر الياء وكذلك "مُغِيل" مثل "مفيد": المرأة ترضع ولدها "الغِيل"، و"الغِيل" هو اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي توتى، أو وهي حامل.

(٨) من مطولة الشاعر المشهورة "قفا نيك".

(٩) انظر لسان العرب (طفل).

(١٠) قال الأعشى: أيا جارتا بيتي فإتِكِ طالقةً..... "لسان العرب" (طلق) وديوان الأعشى.

"مرضع" كما في بيت امرئ القيس، وهي التي ترضع ولدها، وكأنها تختلف عن "مرضعة" التي تنصرف إلى الأم مطلقاً كما في لغة التنزيل: "يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت"^(١١)، وقوله تعالى: "وحرّمنا عليه المراضع"^(١٢) وهذه جمع مرضعة^(١٣).

ومن ذلك قولهم: امرأة مُحيل، وناقَةٌ مُحيلٌ ومُحول، وهي من النساء من ولدت غلاماً على إثر جارية، أو جارية على إثر غلام.

ويقال: ناقَةٌ مُبلم ومبلام، وهي التي لا ترغو من شدة الضبعة.

ويقال: امرأة مُملِص وهي التي رَمَتْ ولدها لغير تمام، فإن كان ذلك عادة فيها يقال: "مملّاص". وكذا يقال: ناقَةٌ مُملِص في المعنى نفسه^(١٤).

ويقال: جارية مُعَصِر، وهي التي دنا حيضها، قال عمر بن أبي ربيعة:

وكانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ أَتَقِيَهُمْ ثلاثِ شُخُوصٍ كاعبانِ ومُعَصِرُ

ومن أقوالهم: ما بالدار من عَرِيب ومُعَرِب، أي أَحَد، والذَكَر والأُنْثَى سواء، ولا يقال في غير النفي.

ويقولون: ناقَةٌ مُمْرَج، إذا أَلَقَتْ ولدها بعد ما صار غرساً ودماً^(١٥).

ومن الأبنية الخاصة بالمونث بناء "فاعِل"، والاستقراء يدلّ على هذا، وهذا

البناء عارٍ من علامة التأنيث إلا في أحرف قليلة كما سنتبين ذلك.

(١١) ٢ سورة الحج.

(١٢) ١٢ سورة القصص.

(١٣) أقول: لعل هذا خير شاهد في مجيء جمع "مفعلة" مثل "مُشكلة" على مفاعل، وذلك أن أهل التصحيح اللغوي ذهبوا إلى خطأ قولنا "مشاكل" جمعاً لـ"مشكلة"، وقالوا: إن "مفعلة" وهي اسم فاعل لا يجيء جمعها على "مفاعل"، وقد تأولوا "مصائب" وذهبوا إلى قول سيبويه أنها شاذة، والوجه أن يقال "مصاوب".

أقول أيضاً: وفاتهم مجيء "مراضع" في الآية التي تحكم بصواب الجمع.

(١٤) أقول: قوله في "المملّاص": "إن كان ذلك عادة فيها" يدلّ على أنها من أبنية الكثرة أي المبالغة، وهي أكثر من "مملّص".

أقول: ما زال هذا معروفاً في بعض الألسن الدارجة.

(١٥) أقول: كان على المعنيين بالمصطلح الفني أن يفيدوا من هذه السعة في العربية.

فمن صفات المرأة حامل، وكاعب، وطالق، وناشز، وعانس^(١٦)،
وعاتق^(١٧)، والاستقراء يدل على مادة أوسع من هذا الموجز.
ومن صفات الناقة: حائل، ولاقح وغير ذلك، كما يقال: نخلة حائل.
ومن صفات الفرس: سابق، ولاحق، وهما للذكر والأنثى.
وفي العربية أبنية تُجرى مجرى النعوت والأسماء، وهي ممّا يستوى فيها
المذكر والمؤنث، فمن ذلك ما جاء على "فَعَال" نحو:
"حَصَان" للعفيف من الرجال والنساء، و"وَقَاح" للرجل والمرأة كذلك.
ومن ذلك أيضاً لفظ "قَدَم" لمن يتقدم، وهي للرجل والمرأة، وكذلك نساء
قَدَم^(١٨).

وجاء في الحديث: "حتى يضع ربُّ العزّة فيها "قَدَمه" أي الذين قَدَّمهم من
الأشرار، فهم قَدَم الله للنار، كما أن الأخيـار قَدَّمه إلى الجنة^(١٩).
وكذلك قولهم "طفل" للمذكر والمؤنث^(٢٠).
ولعل بناء "مفعيل" أكثر ما يتصرف للمذكر نحو: معطير، ومنطيق، على
أن "مسكين" للمذكر، و"مسكينة" للمؤنث^(٢١).

(١٦) سبق لنا أن أشرنا إلى هذا البناء الخاص بالمؤنث، ولكن قد سمع شيء من هذا في الرجل فقالوا على
النذور: رجل عانس، إذ طال مكثه ولم يتزوج، والأصل في المؤنث. كما قالوا "أرملة" للمرأة مات
زوجها، بالعلامة مع اختصاصها بالمرأة، وقد سمع على النذور: رجل "أرمل"، وهذا من النوادر
لابتعادهما عن بناء "أفعل وفَعلاء".

(١٧) وهي التي في بيت أبيوها. ولم يقع عليها اسم الزوّج.

(١٨) أقول: وليس منه قوله تعالى: "ويشّر الذين آمنوا أنّ لهم قَدَمَ صِدْقٍ عند ربهم" ٢ سورة بونس.
والمعنى: سابقة فضل سابقة. معجم ألفاظ القرآن الكريم ٣٧٩/٢.

(١٩) انظر "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير (قدم).

(٢٠) وقد تدل كلمة "الطفل" على الجمع كما في قوله تعالى: "أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات
النساء" ٣١ سورة النور. وهي هنا من أسماء الجمع، وقد يكون منه قوله تعالى: "ثم نخرجكم طفلاً" ٥
سورة الحج، وهي بمعنى "أطفال" الجمع الصريح الذي ورد في لغة التنزيل أيضاً. ولنا أن نلحق "الولد"
الذي دل على المفرد والمثنى والجمع في أغلب آيات الأحكام لعمومه وإبهامه كما في قوله تعالى: "لا
تُضَارّ والدة بولدها، ولا مولود له بولده" ٢٣٣ سورة البقرة.

(٢١) قولهم: "مسكينة" فشبهوها بـ"فقيرة" فلحقتها العلامة، انظر "اللسان" (سكن).

وعلى العكس من ذلك نجد "الأتراب" في قوله تعالى: "عُرْباً أتراباً"^(٢٢)،
فتنصرف "الأتراب"، وهي جمع "تِرْب" إلى المؤنث أكثر منها إلى المذكر. فقد
قيل: تِرْبُ الرجل الذي وُلِدَ معه.
وكذلك "الظننر" للعاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والإبل،
وقالوا أيضاً: الذكر والأنثى فيها سواء.

ويبدو من هذا العرض لهذه الأمثلة أن المؤنث لا يميّز عن المذكر تمييزاً تاماً
بالعلامة. وليست العلامة إلا شيئاً لحق الاسم في ألفاظ يسيرة من هذه الأبنية التي
أشرنا إليها. وأغلب الظن أن هذا اللحاق قد حصل في حقبة لاحقة للحالة الأولى
التي لم تكن فيها هذه الأبنية قد عرفت العلامة.

ولعل هذا يتضح من البحث في المسائل اللغوية التاريخية، فمن ذلك: أنهم قد
ذكروا أن "زَوْج" المرأة بعلمها، و"زَوْج" الرجل امرأته، وقد أثبت اللغويون هذا،
وقال به الأصمعي وأنكر "زوجة" بالهاء. وزعم الكسائي عن القاسم بن معن: أنه
سمع من "أزد شنوءة" هذه الكلمة بالهاء وبغير هاء، واحتج الأصمعي لقوله بأن
الكلمة وردت بغير هاء في لغة التنزيل، كما في قوله تعالى: "ويا آدم اسكن أنت
وزوجك الجنة"^(٢٣)، وفي قوله تعالى: "أمسك عليك زوجك"^(٢٤)، وفي قوله تعالى:
"وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج"^(٢٥). وقالوا: هي بالهاء لغة بني تميم وبهذا
قال الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليُفسد زوجتي

كساع إلى أسد الشرى يستبيلها^(٢٦)

وقال ذو الرمة:

(٢٢) "العُرْب" جمع "عروب"، وهي المتحبيبة لزوجها. ومن المفيد أن نشير إلى أن جمع "فَعول" هو "فُعُل" للمذكر والمؤنث، فجمع "صبور" للمذكر هو "صُبُر"، وكذلك جمع "عَفور" "عُفُر". وللمؤنث "كسول" وجمعها "كُسل" و"كواسل" أصالة في التأنيث.

(٢٣) ١٣ سورة الأعراف.

(٢٤) ٢٠ سورة النساء.

(٢٥) ٣٧ سورة الأحزاب.

(٢٦) لسان العرب (زوج) وديوان الفرزدق.

أذو زوجة بالمِصْر أم ذو خصومةٍ

أراك لها بالبصرة اليوم ثاويًا^(٢٧)

ولا بد من العود إلى علامة التأنيث لنتبين أصالتها واختصاصها بالتأنيث.
لقد ذكر الأقدمون من اللغويين والنحويين أن علامة التأنيث: الهاء والألف
المقصورة والألف الممدودة.

أقول: وقولهم: "الهاء" يشير إلى أنها العلامة الأولى للتأنيث، وأنها تصبح
"تاء" في درج الكلام. ومثل هذا موجود في العبرانية مثلاً فإن الكلمة "شاننا"
العبرانية (שָׁנָנָא) تعني "سنة" في العربية كلمة مؤنثة مختومة بالهاء حتى إذا
وقعت في درج الكلام تحولت إلى "شنتت". والهاء في العربية والعبرانية ترسم
لإفادة التأنيث ولكنها لا تظهر في النطق.

وعلامات التأنيث في العربية كعلامة التأنيث في اللغات السامية تقضي أن يكون
ما قبلها مفتوحاً. وإذا كانت الهاء لا تنطق إلا إذا صارت تاءً في درج الكلام، فإن
العلامة التي تجمع بين العلامات الثلاث هي الفتح في آخر الاسم. وإذا علمنا أن الناس
يتفاوتون في مطل الفتح في آخر الاسم أو في أوله أو حشوه، فإننا نستطيع أن نقول: إن
الألف المقصورة^(٢٨) تتولد من مطل الفتحة الأخيرة إلى قدر معين فتتولد الألف
المقصورة، وحيث اكتسبت هذا القدر من المطل رُسمت ألفاً، وقد يذهب المعرب في
المطل قدراً أطول مما كان في الألف المقصورة فيصار منها إلى الألف

(٢٧) المصدر السابق، وديوان ذي الرمة.

(٢٨) تظهر الفتحة في آخر الاسم المؤنث قبل علامة التأنيث، وهذا أمر ثابت في المؤنثات كافة، يستثنى
من ذلك ما كان ثنائياً، أحادي المقطع نحو: بنت وأخت، والنون والهاء ساكنان.
أقول: وليس لي أن أقبل ما قاله اللغويون الأقدمون من أن التاء هذه ليست للتأنيث لأنها لا تكون هاءً
في الوقف، بل هي عوض عن الواو المحذوفة. أقول: إنهم لم يروا في هاتين الكلمتين بقية ثنائية
تجاوزتها الكلمة العربية في تطورها، وأما الواو التي نذيل بها هاتين الكلمتين وتظهر في الجمع
والنسب وغيرها، فهي صوت ثالث يتحول به الثنائي إلى ثلاثي ليكون مادة مفيدة يحسن التصرف
بها في وجوه عدة من القول. أما قولنا في عدم تحول "تاء" بنت وأخت إلى "هاء" في الموقف فذاك
متأت من مشكلة ثنائيتهما.

الممدودة، وليست الهمزة إلا صوتاً يوتى به للوصول بالمطل إلى حد معين^(٢٩).
غير أن الألف المقصورة للتأنيث لا تكون في الوصف إلا في مؤنث "أفعل"
مفيدة التفضيل نحو: أفضل وفُضلى، وأعلى وعليا، وأقصى وفُصوى، وقد أميت
التفضيل نحو: أول وأولى، وآخر وأخرى، وليس في طوقنا أن نلمح أصالة هذه
الألف للتأنيث، أو قل اختصاصها به.

وليس لنا أن نعد اختصاص هذه الألف بالتأنيث ذلك أنها ترد في أسماء كثيرة لا
يمكن حملها على التأنيث نحو: عَدْوَى، وسَلْوَى، وسُوأَى، وِضِيْزَى^(٣٠)، وهي ليست
للتأنيث في آخر جموع التكسير، وإن كان الجمع يشير إلى التأنيث وسنأتي إلى هذا، فهي
في: مَرَضَى وسُكَارَى ويَتَامَى وغيرها شيء من تمام أبنية التكسير.

وإن الألف الممدودة لا يمكن اعتبارها مقصورة على التأنيث، فهي ترد في آخر
كثير من الكلمات مما لا يمكن أن ينصرف إلى التأنيث، وذلك في بناء "فُعلاء" وبناء
"أفُعلاء" من أبنية جموع التكسير، وإن كانت أبنية التكسير مؤنثات في الأغلب الأعم
بسبب من بنائها على هذا الجمع وليس بسبب هذه الألف الممدودة^(٣١). وقد يأتي المفرد
المذكر مختوماً بهذه الألف نحو: "فُوبَاء"، و"خُشْشَاء"^(٣٢) و"الجَمَاء" من قولهم: جاءوا
الجَمَاءَ الغفير، ومنه "الجِرْبَاء" للمذكر والمؤنث^(٣٣).

(٢٩) قلت: إن الألف المقصورة تتولد من مطل الفتحة، ومما يندرج في هذا نجد طائفة من ألفاظ العربية يتردد فيها الفتح والمطل فيكون بذلك للكلمة صورتان نحو: يَمَن ويَمان، ورَمَن وزَمان، وتَبَّر وتَبَّار (جمع تارة) وغير هذا كثير. وأود أن أشير إلى أن مصطلح (الألف المقصورة) مصطلح صوتي، وإذا كان كذلك فينبغي أن يكون ذلك واضحاً لدى أهل العربية أن الأمر لا يتصل بالرسم، أترسم هذه الألف، وهي صوت، ياءً أو ألفاً نحو: رَمَى ودَعَا، ونحو ذلك من الأفعال والأسماء ذلك أن الألف في رَمَى ودَعَا مقصورة، وليس الرسم إلا أمراً عارضاً اضطرب فيه المتقدمون، ونحن نحتمل في عصرنا نتيجة اضطرابهم في مسيرتنا التربوية.

(٣٠) إن الألف المقصورة في "اليلي" من أعلام الإناث قد تولدت من مطل الفتحة في "اليلة"، ذلك إن إطلاق العلم مستفاد من الأصل وهو "ليل" و"ليلة" على التشبيه.

ثم إن هذه الكلمة قد يمطل فيها الفتح فتتحول إلى الممدود "البلاء" وهي صفة، وليس لها "ألِيل" على "أفعل". وقد يكون مفيداً أن نتذكر: البؤس، والبؤسى والبأساء، وكذلك: النعم والنعمى والنعماء. وقد يكون من هذا ما ذهب فيه المعربون في "سَمَاء"، وهو خطأ شائع، والفصيح "سَمْحَة".

(٣١) لقد حمل النحاة جموع التكسير على "فُعلاء" و"أفُعلاء" في عدم تنوينها على أن الألف فيها ألف ممدودة، وهذه علة عندهم.

(٣٢) و"الفُوبَاء" داء يصيب الجلد فيتقوّب أي يتقلع، و"الخُشْشَاء" و"الخُشْشَاء" عظم بارز خلف الأذن.

(٣٣) ورد تأنيثه "الجِرْبَاء" على "جِرْبَاءَة"، والذي أراه أن "الناء" تفيد الواحدة كالتاء في شجرة واحدة الشجر.

وأريد أن أخلص مما قدّمت إلى أن العلامة، ولا سيّما التاء، غير مختصة بالمؤنث. وهذا يعني أنها ليست ذات أصالة في التأنيث وذلك بسبب من أدائها معاني تتجاوز التأنيث.

إننا نلمح هذه التاء في طائفة كبيرة من الأسماء فلا يخطر فينا فكرة التأنيث كالتاء في: الراوية والداهية والعلامة والفهامة ونحو ذلك ...

لست أدري ألي أن أقول: إنها لزيادة المعنى توحياً للمبالغة^(٣٤)؟

ثم إن هذه التاء تكون في طائفة من أبنية جموع التكسير نحو "المارة" أي "المارون"، و"السيارة" كما في قوله تعالى: "يلتقطه بعض السيارة"^(٣٥)، والتاء في "نسوة" و"صبية" و"باعة". إنها لا بد أن تكون في الأصل تاء التأنيث، غير أن العربية عدت هذه الجموع مؤنثات، ومن هنا صارت التاء من تمام الأبنية وتجاوزت وظيفتها في الأصل^(٣٦).

(٣٤) ذهب اللغويون إلى أن الزيادة مطلقاً تقوّي المعنى، وقد يكون شيء من هذا في "العلامة" و"الفهامة" لأن الأصل وهو "العَلَام" و"الفَهَام" مفيد للمبالغة، ثم زيدت التاء، ولكن ما القول في "الراوية" و"الداهية" أحملها على الزيادة والمبالغة أم على ما ذهب إليه جماعة من أهل العلم الأعاجم من أن عالم الإنثاء عالم انسأقت إليه الأساطير لدى الشعوب القديمة، وقد يكون هذا مدركاً في "الداهية" التي لا تعرف حقيقتها بل هي شيء من عالم خفي محفوف بالمخاوف والرهبنة، ألا ترى أن العربية احتفظت بمئات من نواذر الألفاظ للداهية، وأن قسماً كبيراً منها مختوم بهذه التاء!! وقد يكون لنا أن نحسب "التاء" التي قالوا: إنها للعجمة كما في "ملائكة" و"جهاذة" و"جلاوزة" وغيرها من هذه التي تشير إلى الخفاء والغموض!!

وقالوا في التاء في المغاربة والمشاركة والبيغادة: إنها تاء عوض عن ياء النسب لأنها جمع المنسوب وهو مغربيّ ومشرقيّ وبغداديّ.

(٣٥) ١٠ سورة يوسف.

(٣٦) قلت: "المارة" من أبنية التكسير، وهو من الجموع القديمة، وما زال شيء منه شائعاً في الألسن الدارجة، ومن ذلك استعمال العراقيين "العمالة" للعمال في بناء الدور، وإن كانوا لا يشيرون إلى المفرد وهو "العامل".

قلت: إنه جمع قديم، وقد ورد منه كما أشرنا "السيارة" في الآية الكريمة، وكأنه فشا استعماله في الألسن الدارجة، ومن المسموع: "السماكّة" لباعة السمك، و"الحجارة" للعاملين في الحجارة، ومنه "الحصانة" لأهل الخيل، و"الجمالة" لأهل الجمال، وغير هذا كثير.

ومن هذه الجموع ما كان على "فَعْلَة" من الأصول الحرف نحو: "الصاغة" و"الباعة" و"الراضة" وغيرها وهي جمع صائغ وبائع ورائض.

ولعل من خلوص أبنية التكسير للمؤنث أنها تجيء فيما كان مفرده بعلامة التأنيث، وتعرى عن العلامة في الجمع نحو: الساح والساع والراح والهام وغيرها، والمفرد هو: ساحة وساعة وراحة وهامة.

والتاء في جمع المؤنث نحو "شجرات" ونحو ذلك تومئ إلى أنها كانت للتأنيث في المفرد^(٣٧)، ومن أجل ذلك وقف عليها بالهاء في بعض لغات العرب، فقد سمع من كلامهم: كيف الإخوة والأخوات، وقالوا: دفن البناء من المكرمات...^(٣٨)

وقد تومئ التاء إلى معنى القلة والصغر، وذلك في الأسماء المصغرة للمؤنثات التي لا تلحقها العلامة وهي مكبرة مما أطلق على طائفة منها "المؤنثات السماعية". ومن ذلك يقال: "سُوَيْقَة" مصغر "ساق"^(٣٩)، و"عُيَيْنَة" مصغر "عين"، و"أُدَيْنَة" مصغر "أذن" ونحو ذلك. إن هذه التاء التي لحقت المصغر تشير إلى أن الأصل مؤنث وإن عري من العلامة، وهي في بعض المواد تفيد القلة والصغر مع الإشارة إلى التأنيث، وهي هنا كذلك لأن التأنيث معروف في "عين" و"أذن" فلحاق الهاء بها في المصغر يقوي معنى الصغر^(٤٠).

وكنت قد قدمت في هذا البحث ما يومئ إلى قدم المذكر وسبقه، والمراد بالمذكر أن يعرى الاسم من العلامة، وكأن حاجة المعربين دفعتهم إلى بيان الفرق فلزمت العلامة لتقرّ للمؤنث حقيقته، فالتأنيث بالعلامة طارئ في العربية كما هي الحال في اللغات السامية كما سنرى. وعلى هذا نستطيع فهم كثير من أبنيتهم التي عريت عن العلامة، ومن ذلك ما جاء من نعوت المؤنث:

امرأة رَداح وِرَداحة وِرَدوح، وهي الثقيلة العجيزة.

وقوس رَكوض، وناقاة مُراوح، وهي التي تبرك وراء الإبل، وناقاة مُسمِعَل،

(٣٧) وجمع المؤنث بالألف والتاء قد يكون لمفرد مذكر غير العاقل نحو: معلوم ومعلومات، وما كان من جمع المصدر الذي ذهب به إلى الاسمىة نحو: إعلان وإعلانات ومثله فتوحات ونزاعات، وما كان من الخماسي الذي لم يسمع فيه جمع تكسير نحو: حمام وحمامات. ومن غير شك أن التاء في هذه المواد تفيد التأنيث. وعلى هذا فهي للتأنيث أقرب من كونها شيئاً من تمام البناء الجمعي..

(٣٨) أقول: والوقف بالهاء هنا يؤكد قيمة العلامة ودلالاتها على الجمع.

(٣٩) أقول: و"سويقة" أيضاً تصغير "سوق"، وفي معجم البلدان لياقوت مواضع عدة صدرت بـ"سويقة"، ومنها: "سويقة خالد" بباب الشماسية ببغداد، و"سويقة العباسية" (أخت الرشيد) وغيرهما.

(٤٠) وقد نلح إضافة الصغر في كلمات عامية تظهر في لحاق الهاء بالمصغر فأهل العراق يصغرون "الدرب" على "دربونه"، ومن المعلوم أن أداة التصغير هي الواو والنون كما في فصيح العربية نحو حمدون وزيدون وغيرهما، فأما مجيء الهاء بعد أداة التصغير فلاضافة الصغر، ويقولون: "سويونه" تصغير "شيء" والهاء فيها لإفادة القلة.

أي سريعة، كما قالوا: مشمعة. وأكبر الظن أن هذه الأخيرة حادثة وليست قديمة.
وقالوا: ناقة شائل، وهي التي تشول بذنبها للفحل، وهذه الصفة خاصة
بالناقة، فليس من حاجة للعلامة.
وقد رأينا أن كثيراً من نعوت الناقة قد عري من العلامة.

* * *

ومن المفيد أن نعرض لاتصال الفعل بتاء التأنيث بسبب فاعله المؤنث فنقول:
إن اتصال الفعل بالتاء يجب في أحوال ويجوز في أخرى، والعلامة ليست
شيئاً لازماً. إن ذلك يوضح شيئاً من التطور التاريخي في تقرير هذه المادة اللغوية.
ولنتخذ من لغة التنزيل مادة في هذه المسألة، ولنقرأ قوله تعالى:

"وقال نسوة في المدينة" ٣٠ سورة يوسف.

"يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات" ١٣ سورة الممتحنة.

"لقد جاءك رسل ربنا بالحق" ٤٣ سورة آل عمران.

"قل قد جاءكم رسل من قبلي بالبينات" ١٨٣ سورة آل عمران.

"ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات" ٣٢ سورة المائدة.

"فإن زلتم من بعد ما جاءتكم البينات" ٢٠٩ سورة البقرة.

"وجاءهم البينات" ٨٦ سورة آل عمران.

"وقال طائفة من أهل الكتاب" ٧٢ سورة آل عمران.

"فإذا برزوا من عندك بيئت طائفة منهم" ٨١ سورة النساء.

وإني لأجتزئ بهذا القدر من الآيات لأتخذ منها أمثلة على عدم لزوم هذه
التاء لبيان التأنيث لزوماً مطلقاً مطّرداً، وفي هذا دليل على حدوث هذه الظاهرة
اللغوية وعدم أصالتها.

غير أن النحويين قد قرّروا ما استقروه في العربية وجهدوا في وصف ما ورد
مثبتين ملاحظاتهم في قواعد مقررة في وجوب لحاق التأنيث بالفعل وجواز ذلك.
ولنعرض لطائفة من الكلم في العربية القديمة لنقف على التأنيث والتذكير

فيها ناظرين في ذلك ما وسعنا الأمر في اللغات السامية.

ولنعرض لأجناس الحيوان فنقول:

"الجمل" وهو مذكر، والمؤنث فيه الناقة، ولتغليب العرب للمذكر جعلوا "الجمل" اسماً عاماً يصدق على عموم "الجمل" مذكراً ومؤنثاً مفرداً ومثنىً وجمعاً شأنه في ذلك شأن "الولد" كما رأينا.

وقد سُمع من قولهم: "لبن جملي" (٤١).

و"الجمل" في السريانية Gamla (ܓܡܠܐ) يدلّ على المذكر والمؤنث وكذلك في العبرانية Gaial. ومثل "الجمل" مرادفه "البعير" مما ينصرف إلى المذكر والمؤنث، وهو في العبرانية (بُعير) مذكر، و"بُعيرا" في السريانية ويراد به فيهما عامة الدوابّ العاملة.

ولا بد أن يشار إلى: أن جميع ما يتصل بالناقة من صفات ونحو ذلك عارٍ عن العلامة في الأغلب الأعم. و"الحصان": وهو مذكر في العربية، وأما "الفرس" فيطلق على الذكر والأنثى. وذكر سيويوه: أنه يقال في العدد "ثلاثة أفراس". وقال ابن سيده: إنها أكثر ما تنصرف إلى المؤنث.

و"الفرس" في العبرانية "Parash" مذكر، ومثله "سوس" "SOUS" للدلالة على الحصان، ومؤنثه "سوسا"، وهو في السريانية "سوسا" ومؤنثه "سوستا".

و"الكبش" مذكر، وهو كذلك في العبرانية "كيش"، و"كيشا" في السريانية وهو مذكر أيضاً. وفي السريانية كلمة أخرى هي "نقيا"، وقد ذهب احتمال العلماء فيها إلى أنها من الآشورية لوجودها في نقوش متأخرة مع لوازم أخرى تشير إلى هذا الأصل.

ونجد في العبرانية "راحيل" للنعجة، ولعلها تقابل في العربية "رخل" أو

(٤١) لسان العرب (جمل).

"رَخْلٌ" للأنثى من أولاد الضأن، وقد عريت عن العلامة في العبرانية، غير أنها في العربية قد لحقتها على الندور فقول: "رَخْلَةٌ" و"رَخْلَةٌ".
والحمار "مذكر، والمؤنث "أتان"، وجمعه "أثن".
وهو في العبرانية "خمور" مذكر، ومؤنثه "أئون". وفي السريانية "حمارا" للمذكر، و"أتانا" للمؤنث. على أن "حمارا" هذه قد تنصرف إلى المذكر والمؤنث. على أن قد جدّ في السريانية "حمارتا" بالعلامة للمؤنث، وهذا حادث بالنسبة إلى ما ورد في الأصول القديمة.

وقد يكون لنا أن نقول: إن "الحمار" في العربية مذكر ومؤنث لعموم الجنس، ثم قيده الاستعمال. ونستدل على ما ذهبنا إليه من قولهم: "حمارٌ جَمَزَى" (٤٢) أي سريعة، وهذه الصفة أقرب إلى أبنية المؤنث، كما قالوا: حمارٌ حَيَدَى" (٤٣)، أي أنه يحيد عن ظله لنشاطه. ولكنهم قالوا أيضاً "جمارة" بالعلامة، ولعلها حادث بالنسبة إلى ما ورد من قولنا فيه، كما قالوا: "أتانة" للمؤنث.
أقول: إن لحاق العلامة بالاسم بعد شيوعه وقد عري منها كان في عصور متأخرة بالنسبة إلى السابق منها، ولعل ذلك قد جرى لأمن اللبس.
و"الضَّبُع" مؤنث في العربية، والمذكر "ضِبْعان" (٤٤). وقد صرفوا "الضبع" أيضاً للمذكر والمؤنث.

وهو في العبرانية "صَبُوع" للمذكر والمؤنث، وأما في السريانية فهو "أَيْعَى" وهو مؤنث. أقول: والذي في السريانية بحرف "P" يقابله "أَفْعَى" في العربية وهو دال على الحيّة. و"السَّبْع" مذكر، والمؤنث "أَبُوءة"، على أن العربية عرفت "الأسد" وطائفة أخرى من أسمائه، ولعل أغلبها في الأصل صفات للأسد

(٤٢) لسان العرب (جمز).

(٤٣) المصدر السابق (حيد). قال الأصمعي: لا أسمع "فَعْلَى" في المؤنث إلا في الهذلي.

كأني ورَحَلِي إذا رُعْتَهَا على جَمَزَى جازي بالرمال

وخطأ الكسائي استعمال "جَمَزَى" صفة للجمل مؤيداً قول الأصمعي فيه. وجاء أيضاً مما جاء على

هذا: جَمَزَى، وَيَشَكَى، وَرَلَجَى، وَمَرَطَى، وكلها من صفات الناقة لا الجمل (لسان العرب (جمز)).

(٤٤) في العربية طائفة من هذه الالفاظ المختومة بالألف والنون، وهي من أسماء الحيوان، وكلها مذكّرة، ومنها: ثعلبان وأفعاون وغيرهما.

وشهرة له. و"الأسد" في العربية مذكر ومؤنث، ولكننا لا نعدم من قولهم "أسدّة" ولعل هذه من صنع اللغويين، إذ لم ترد في نص قديم.

و"الليث" هو الأسد في العربية مذكر، والمؤنث "لبأة".

و"السبع" معروف في العبرانية "شبيع"، ومثله في السريانية. على أننا نجد "لايش" في العبرانية، وهو مذكر ومؤنثه "لايياً".

ومن المفيد أن نعرض لما دُعي "خلق الإنسان" لنتبين طائفة من المذكر والمؤنث ناظرين في ذلك إلى اللغات السامية ما وسعنا ذلك:

"اليّد" مؤنثة في العربية، وهي كذلك في العبرانية إلا ما ورد شذوذاً، فأما في الآرامية الإنجيلية فهي مذكر ومؤنث.

و"الرّجل" مؤنثة في العربية، وهي كذلك في سائر اللغات السامية.

و"الكّيف" مؤنثه في العربية وكذلك في العبرانية "كّيب" وهي "كّنيا" في السريانية.

و"الذراع" مؤنثة في العربية والعبرانية، وأما في السريانية "ذراعا" فهي مذكر.

"والأذن" مؤنثة في العربية وهي كذلك في سائر اللغات السامية.

"السنن" مؤنثة في العربية والسريانية، فأما في العبرانية فهي تتردد بين المذكر والمؤنث.

فائدة:

قد نفيد من عرضنا إلى عامة المذكر والمؤنث في العربية وغيرها من اللغات السامية أن التذكير والتأنيث مادة لا تخضع إلى كثير من الضبط، وليس العلامة واضحة كل الوضوح في طائفة كبيرة من الألفاظ. ونستطيع أن نقرر على هذا ما كنا أشرنا إليه فنقول:

إن المؤنث قد اكتسب صورته الأخيرة بلحاق العلامة به بعد أن مرّت هذه المواد بمسيرة تطويرية قضت أن تكون العلامة فرقاً بين المذكر والمؤنث.

ولنا أن نعرج على قول النحويين وضوابطهم في هذه المسألة. لقد أرادوا حصر ما استقروه من كلام العرب في قواعد أخذت من الأغلب الأعم، فأما ما

خرج عن ذلك فقد حملوه على الشذوذ أو الضرورة إن كان الأمر متعلقاً بالشعر.
قالوا: إن كان الفاعل مؤنثاً أُنْتُ فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء
المضارعة في أول المضارع،^(٤٥) ويجب ذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: "هند قامت" أو "تقوم" ...
بخلاف المنفصل نحو: "ما قام إلا هي"^(٤٦). ويجوز تركها في الشعر إن كان
التأنيث مجازياً كقول عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها

ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

وكقول الأعرابي:

فإِما تُرَيِّنِي ولي لِمَّةً

فإنَّ الحوادثِ أودى بها^(٤٧)

والثانية: أن يكون الفاعل متصلاً حقيقي التأنيث نحو: "قالت فاطمة" أو
"تقول فاطمة". وزعموا الشذوذ في قولهم: "قال فلانة"^(٤٨).

ويجوز الوجهان في مسألتين: إحداهما: المنفصل، كقول جرير:

لقد وَدَّ الأَخْيَطُ لأمِّ سوءٍ

ومن ذلك ما صنعوا من مثال: "حَصَرَ القاضِي اليَوْمَ امرأَةً" وقالوا في هذا
المثال الطريف: والتأنيث أكثر. فإن كان الفصل بـ"إلا" فالتأنيث ممتنع، وقد ورد
في الشعر كقول الراجز:

ما بَرَّنتُ من ريبيةٍ ودَمَّ

في حربنا إلا بناتُ العَمِّ

وجوزوه في النثر كقراءة من قرأ: "إن كانت إلا صيحة"^(٤٩) وكقوله

تعالى: "فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم"^(٥٠).

(٤٥) أقول: إن قول النحويين: "أُنْتُ فعله ... من باب التوسع، إذ لا يصح أن يقال: إن الفعل مؤنث بسبب من التاء الساكنة.

(٤٦) لعل هذا من أمثلتهم المصنوعة، ولم يرد مثل ذلك في فصيح كلام العرب!!

(٤٧) أقول: إن اتخاذ الشعر شواهد، غير سديد وذلك لأن الشاعر مضطر أن يأتي في شعره ما لا يكون له أن يأتي به في كلامه، ذلك أن في الشعر سعة.

(٤٨) لا أدري أين وجد هذا الذي زعموا!

(٤٩) ٢٩ سورة يس.

(٥٠) ٢٥ سورة الأحقاف.

والثانية: المجازي التأنيث، وأدرجوا في هذا ما كان اسم جنس واسم جمع وجمعاً نحو قوله تعالى:

"كذَّبْتُ قومُ نوح المرسلين" (٥١)، وقوله تعالى: "قالت الأعراب" (٥٢) وقوله تعالى: "وكذب به قومك" (٥٣) وقوله تعالى: "وقال نسوة" (٥٤)، وقوله تعالى: "إذا جاءك المؤمنات" (٥٥).

غير أننا نجد من طرائف العربية ما ورد في قوله تعالى: "إلا الذي آمنْتُ به بنو إسرائيل" (٥٦).

أقول: والفاعل في الآية "بنو إسرائيل". وكلمة "بنون" من باب ما سمي ملحفاً بالجمع السالم نحو: سنون وعالمون وعضون ونحوها. و"بنو إسرائيل" هنا داخلة في الفاعل الذي يجب فيه ألا يلحق فعله العلامة، ولكن اللغويين والمفسرين تأولوه على التضمين، وقالوا: بنو إسرائيل أريد بها طائفة وجماعة فجاءت التاء في الفعل.

على أن جهد النحويين القدماء لم يتجاوز الوصف للنصوص التي استقروها فأثبتوا ذلك في القواعد المعروفة في هذا الباب (٥٧).

(٥١) ١٠٥ سورة الشعراء.

(٥٢) ١٤ سورة الحجرات.

(٥٣) ٦٦ سورة الأنعام.

(٥٤) ٣٠ سورة يوسف.

(٥٥) ١٢ سورة الممتحنة.

ملاحظة: هذه القوائد النحوية موجودة في جميع الكتب النحوية القديمة موجزة ومطولة.

(٥٦) ٩٠ سورة يونس.

(٥٧) وذكر النحويون في باب الإضافة: أن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه، واستشهدوا على ذلك بمثال مصنوع وهو قولهم: "قُطِعَتْ بعض أصابعه"، أقول جرياً على هذا: كان عليهم أن يستشهدوا بقوله تعالى: "وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد" ٢١ سورة (ق).
تعليق: ولا أرى قول النحويين هذا وجيهاً ذلك أن المضاف لم يكتسب التأنيث ولكن سليقة المعربين هدتهم إلى النظر إلى المعنى فالفاعل الحقيقي هو "نفس" لا "كل" في الآية، ونائب الفاعل الحقيقي هو "الأصابع" التي منها "البعض".
= وذكروا في هذا أيضاً: أن المضاف يكتسب التذكير من المضاف إليه، وجعلوا منه قوله تعالى: "إن رحمة ربك قريب من المؤمنين" ٥٦ سورة الاعراف.
تعليق:

وقد أسلفت أن التأنيث في العربية "بالعلامة" غير مطّرد، وأن التأنيث والتذكير في طائفة من المواد موضع خلاف بين اللغويين، وهي كذلك بين المعربين. ونستطيع أن نختم هذا بما عرف عند اللغويين بالمؤنثات السماعية التي لم يتفق أهل العلم على تأنيث الكثير منها، فقد قالوا:

"النفس" مؤنثة على قدر اللفظ، ومذكرة على قدر الرجال، فيقال ثلاث أنفس وثلاثة أنفس.

و"الروح": مذكر، وعلى مذهب النفس يؤنث – والروح الأمين جبريل: مذكر، – والروح بمعنى عيسى – عليه السلام -: مذكر.

و"العنق": يذكر ويؤنث، والتذكير أغلب.

و"اللسان": يذكر ويؤنث، والجمع على التذكير "ألسنة"، وعلى التأنيث "ألسن".

و"الذراع": يذكر ويؤنث.

و"المتن": يذكر ويؤنث.

و"القف": يذكر ويؤنث.

و"الضرس"، مذكر، وربما أنثوه على معنى السن.

و"الأضحى": يؤنث ويذكر (وهو جمع الأضحية بمعنى الضحية أو الأضحية).

و"الخمرة": مؤنثة، ويقال: "خمرة"، وقد تذكّر.

و"السلطان" يذكر ويؤنث.

و"السبيل والطريق": كلاهما يذكر ويؤنث.

و"الشاء": مذكر، والهمزة بدل، وقد يؤنث على مذهب الغنم.

و"القليب": يذكر ويؤنث، وجمعه أقلبة وقُلب.

إن "الرحمة"، وهي مؤنث، لم تكتسب التذكير من المضاف إليه "ريك" والوجه في هذا يدخل في باب الإخبار بـ"فعليل" الذي يستوي فيه التأنيث والتذكير وقد يتجاوز هذا إلى المفرد والجمع. وليس للنحويين أن يقيدوا "فعليل" هذا أن يكون بمعنى "مفعول" نحو: جريح وقتيل، ذلك أن الاستقراء يهديننا أن "قريب" في الآية بمعنى "فاعل"، ويؤيد هذا قوله تعالى: "والملائكة بعد ذلك ظهير" ٤ سورة التحريم، و"ظهير" ليس بمعنى مفعول، ولم يجيء "ظهريون". وقد يكون لنا أن نجري مع اللغويين في النظر إلى الشاهد القديم وإن كان شعراً، وهو قول الشاعر:

خبير بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً مقالة لهبٍ إذا الطير مرّت

و"الذنوب": يذكر ويؤنث، والجمع أذنبه.
و"الحال": مؤنثة، وتذكر، ويقال أيضاً: "حالة".
و"الدرع": مؤنثة، وتذكر.
و"الفردوس" مذكر، فإن قصدت الجنة أنثت.
و"السوق": مؤنثة وتذكر.
و"الصاع": يذكر ويؤنث.
و"السكين": مذكر، وقد يؤنث، فأما "السكينة" فجديد مولد، وهو من باب إظهار التانيث وتعليبه على التذكير، وذلك يتبين بالعلامة.
و"السلم": مذكر، وبعض العرب يؤنث.
و"السماك": مذكر، وقد يؤنث. وربما لنا أن نقول: إنه اسم جمع، وواحدته سمكة مثل الشجر والواحدة شجرة.
و"الطاغوت": يذكر ويؤنث، وكذلك "الحانوت".
و"الفلك": واحد وجمع ومذكر ومؤنث والشواهد في لغة التنزيل كثيرة.
و"اليمين" من الحلف مؤنثة، ومن اليد والرجل مؤنثة أيضاً، وكذلك من كل شيء.

و"النوى" من النية مؤنثة، و"النوى" من التمر ونحوه مذكر.
و"المنون": مؤنثة وقد تذكر.
و"الخرنق": ولد الأرنب مؤنثة وربما ذكره.
و"السماء": مؤنثة، وربما ذكروا وأرادوا السقف.
و"العنكبوت": مؤنثة وقد تذكر.
و"حراء": اسم جبل بمكة يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر.
و"الغوغاء": يؤنث ويذكر.
و"القوباء": مؤنثة، وبعضهم يذكر.
أقول: أجتزئ بهذا القدر من هذه الألفاظ لأشير إلى عدم استقرار هذه الحقيقة

اللغوية في العصور التاريخية القديمة. وكأن العربية كانت في طريقها إلى التوحد بعد أن كانت اللغات الخاصة سائدة فيها، وقد تم ذلك بسبب لغة التنزيل العزيز.

التأنيث والتذكير والإفراد والجمع

ليس في العربية القديمة نظام ثابت في حيز التأنيث والتذكير وعلاقتهما ببناء العربية إفراداً وجمعاً، فأنت لا بد أن تدرك المراد بما أوتيت من الفهم، وأنت محتاج إلى سعيك لتصل في كثير من الآيات إلى المراد من غير أن تفيد في الوصول إلى ذلك لعلاقات الالفاظ بعضها ببعض. إنك تقرأ مثلاً قوله تعالى: "ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً"^(٥٨)، فتجد أن أسلوب الشرط بـ"من" والمراد المفرد المذكر ولكن الجواب صُرف إلى الجمع في اسم الإشارة "أولئك"، وأنت هنا تدرك أن الذي أراد الآخرة وسعى إليها فهو ممن كان سعيهم مشكوراً. وليس لك أن تقول: إن الجواب ينبغي أن يناسب الشرط إفراداً وجمعاً.

أقول: إن هذه العربية تحتزن نواذر، وهذه النواذر أعلاق نفيسة لا بد أن يفيد منها الدارس في معرفة هذه اللغة في تطورها.

من غرائب هذه اللغة أنها احتفظت بأصول هي جموع في الوضع وليس لها من مفرد سبقها في الوضع أو أنه وضع هو والجمع في حبة واحدة، حتى إذا احتيج إلى المفرد صنع منه بل أخذ منه بطريقة ما. ألا ترى أن "الإنس والجن من أسماء الجمع، قال تعالى: "يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم"^(٥٩)، وقد احتاجت العربية إلى الواحد من الإنس والجن فصنع بطريقة النسب إلى الأصل فكان الإنسي وكان الجنّي، قال تعالى: "إني نذرت للرحمن صوماً فلن أكلم اليوم إنسياً"^(٦٠). ومثل هذا "اليهودي" من اليهود، و"المجوسي" من المجوس.

(٥٨) ١٩ سورة الإسراء.

(٥٩) ١٣٠ سورة الأنعام.

(٦٠) ٢٩ سورة مريم.

وأنت ترى أن مادة الجمع غامضة، فهي جمع في المعنى وهي جمع باحتساب علاقتها بالفعل والصفة، ولكنها قد تعامل معاملة المفرد فتوصف به. ولننظر إلى "السحاب" في الآيات الكريمة:

قال تعالى: "وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون"^(٦١)، وقد وصف "السحاب" بقوله: "المسخر" وهو مفرد، في حين وصف بـ"الثقال" في قوله تعالى: "وينشئ السحاب الثقال"^(٦٢)، وفي هذا يكون "السحاب" جمعاً مؤنثاً، وهو الغالب الكثير.

فأنت ترى أن "السحاب" يكون جمعاً ويكون مفرداً، وهو كذلك في آيات أخرى. ومثل "السحاب" "الجال" قال تعالى: "وترى الجبال تحسبها جامدة"^(٦٣)، وقوله تعالى: "وسخرنا مع داود الجبال يسبحن"^(٦٤)، فالجبال وصفت بالمفرد والمؤنث، ووصف جموع التكسير بالمفرد المؤنث كثير، ثم وصفت بالفعل مسنداً إلى نون الإناث، وكأن المسوخ في ذلك أن الجبال جعل منها ما يجعل من العاقل. ونقرأ قوله تعالى: "وسئرت الجبال"^(٦٥) كما نقرأ: "وإذا الجبال سئرت"^(٦٦). ونأتي إلى "السموات" ونقرأ قوله تعالى: "ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات"^(٦٧)، والضمير في "سواهن" يعود على "السماء"، وهي مفرد يؤنث ويذكر، وفي هذا إدراك أن المراد بها "سموات". ونقرأ قوله تعالى: "تكاد السموات يتفطرن منه..."^(٦٨) وهي هنا مؤنثة للجمع وقد استوفى معها الفعل العلامة والضمير.

(٦١) ١٦٤ سورة البقرة.

(٦٢) ١٢ سورة الرعد. (وإذا كان "السحاب" قد وصف بـ"الثقال" فهو جمع مؤنث، ولكننا نفاجاً ببديع العربية في وضع أبنيتها، فقد جاء قوله تعالى: "حتى إذا أفلتت سحاباً ثقلاً سقناه إلى بلد مبيت". الآية (٥٧) سورة الأعراف. لقد عاد الضمير المفرد المذكر على "السحاب" وهو اسم جمع الموصوف بالجمع.

(٦٣) ٨٨ سورة النمل.

(٦٤) ٧٩ سورة الأنبياء.

(٦٥) ٢٠ سورة النبأ.

(٦٦) ٣ سورة التكوير.

(٦٧) ٢٩ سورة البقرة.

(٦٨) ٩٠ سورة مريم.

ونأتي إلى "الطير" في لغة التنزيل فنقرأ قوله تعالى: "فخذ أربعة من الطير
فصرهن إليك"^(٦٩)، كما نقرأ قوله تعالى: "والطير صافات كلُّ قد علم صلاته
وتسبيحه"^(٧٠)، فنجد الطير من أسماء الجمع قد اقترن بعدها الفعل بضمير الجمع
للمؤنث، وقد وصفت بـ"صافات" في الآية الثانية.

ومثل هذا أيضاً "الفلك"، وهو معروف، وهو في لغة التنزيل يؤدي فوائد
لغوية نحوية ذات قيمة خاصة في تطور العربية.

قال تعالى: "والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس"^(٧١).

وقال تعالى: "حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم..."^(٧٢)

وقال تعالى: "فأنجيناه ومن معه في الفلك المشحون"^(٧٣).

وقال تعالى: "وترى الفلك فيه مواخر..."^(٧٤)

وفي هذه الآيات "الفلك" هو هو نفسه فيها ولكن الفعل بعده يشعر أن "الفلك"
جمع مؤنث ويثبت فيه الجمع المؤنث بوضوح في قوله "وجرين"، ولكنك تقرأ وصف
"الفلك" بـ"المشحون". فكأن الموصوف مفرد مذكر، والوجه فيها أن الفلك كالطير
والسحاب ونحوها يراعى معناها فتكون جمعاً، ثم يراعى لفظها فتكون مفرداً مذكراً.

و"النخل" حضور في لغة التنزيل مفيد يذكرنا بـ"الفلك"، قال تعالى:

"والنخل ذات الأكمام"^(٧٥)

"والنخل باسقات لها طلع نضيد"^(٧٦)

"كأنهم أعجاز نخل منقعر"^(٧٧)

وقد يكون لنا أن نلاحظ في النخل ما لاحظناه في "الفلك" في الأفراد

(٦٩) ٢٦٠ سورة البقرة.

(٧٠) ٤١ سورة النور.

(٧١) ١٦٤ سورة البقرة.

(٧٢) ٢٢ سورة يونس.

(٧٣) ١١٩ سورة الشعراء.

(٧٤) ١٢ سورة فاطر.

(٧٥) ١١ سورة الرحمن.

(٧٦) ١٠ سورة (ق).

(٧٧) ٢٠ سورة القمر.

والتذكير أو التأنيث ثم في اعتبارها جمعاً مؤنثاً.
ولا بد لنا أن نعرض "للأنعام" في لغة التنزيل لنقف على أفرادها وتأنيثها
كما في قوله تعالى:

"وأنعام حرمت ظهورها".^(٧٨)

"أجلت لكم الأنعام إلا ما يتلى عليكم".^(٧٩)

أقول هذه مواد مفيدة وقفنا عليها في لغة التنزيل، وتأتي إفادتها من حقيقة
بنائها التي ربما أومات إلى الأفراد، ودلالاتها التي تبرز معنى الجمع، ولا ندري
كيف نقول: أسبق الأفراد الجمع أم العكس؟

ومن غرائب العربية أن المفرد المذكر قد يجمع جمعاً مذكراً غريباً، وهذه
المعاكسة لا ندري كيف نظر إليها. ومن هذا: ابن آوى، وابن عرس، وجمعها جمعاً
مؤنثاً على: بنات آوى وبنات عرس، والغريب فيها أن "ابن" جُمعَ جمعَ تأنيث، لا
أدري أكان هذا التحول تحولاً من العاقل إلى غير العاقل؟ ذلك ان "ابن" تكثر في
العاقل، وأما التأنيث فقد عم غير العاقل مما كان من جمع المؤنث السالم فيجتمع فيه
العاقل وغيره، وكذلك جموع التكسير!! ألي أن أقول ذلك؟

ويقابل هذا الجموع القديمة بالواو والنون والياء والنون وأكثرها لمفردات
ثنائية مؤنثة نحو: سنة وعضة ومئة وغير ذلك. وهذا الجمع خاص بالعاقل، ولكن
هذه مخلفات قديمة اقتضت النحاة أن يعدّوها "ملحقة" بهذا الجمع لأنها خالفت ما
يشترط في الجمع في الأغلب الأعم.

وربما كان من هذا شيء في العبرانية ألا ترى أن "سنة" لا تجمع فيها إلا
جمع مذكر فهي "شانيم" والياء والميم نظير الياء والنون في العربية، وليس فيها ما
يقابل "سنوات" في العربية.^(٨٠)

(٧٨) ١٣٨ سورة الأنعام.

(٧٩) ١ سورة المائدة.

(٨٠) لعل من المفيد أن أشير أن الجمع بالألف والتاء ينصرف إلى القلة كثيراً. ولنا أن نفيد من لغة التنزيل، قال=

=تعالى: "إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر" ٤٣ سورة يوسف،
وكأنني ألمح القلة في هذا لا بدلالة العدد "سبع"، ولي أن أحمل على هذا "سنوات" مفيدة القلة و"سنون"

خاتمة:

إن كثيراً مما انتهى فيه التطور اللغوي في مادة التذكير والتأنيث قد اكتسب صورته الثابتة في العربية الحديثة، ولو خالفت هذه الصورة المشهورة المتعارف. ألا ترى أن "البطن" من أعضاء الجسم قد تحولت إلى التأنيث خطأً وشاع الخطأ حتى عادل الصواب، ولم يفلح التنبيه على هذا الخطأ لجريانه في كتابات الناس وكلامهم. ومثل هذا "الرأس" فهو مؤنث في لغة المصريين، وقد شاع هذا حتى صار شيئاً من أدبياتهم. وكان هذا الخطأ قديماً لديهم فقد رأيت في كتب التراجم المتأخرة لمؤلفين مصريين، فقد ذكر أحدهم في ترجمة لأحد الرجال: أنه قتل ونقلت (كذا) رأسه.^(٨١)

وليس عجباً أن يميل العربون في عصرنا إلى أن: السوق والذراع والباع والبئر من المذكر ويقتصرون على هذا التذكير مع أن العربية الفصيحة تجري على تأنيثها أكثر من تذكيرها ولا سيما السوق والذراع، فأما في الباع والبئر فالتأنيث هو الوجه.

وكان إحساس المعربين بالعربية لم يكن إحساساً كافياً فإنك لتجد في باب العدد والمعدود خلطاً عجيباً فيقال على الخطأ والتجاوز: ثلاثة جبال، وأربعة موضوعات مثلاً، والقائل ينظر إلى الجمع فيحسبه مؤنثاً ويجري العدد عليه، وفاته أن النظر إلى المفرد، وعليه أن يقول ثلاث جبال، وأربع موضوعات. لو أن شيئاً من هذا كان في غير العربية من اللغات الغربية لانقسم أهل العلم فريقين: فريق يؤيد الجديد المولد، ولا يقول بخطئه، وفريق آخر يرى أنه تجاوز

بناء كثيرة. وقد يعترض معترض فيقول: ورد في قوله تعالى: "كمثل حبة أنبئت سبع سنابل" ٢٦١ سورة البقرة، والجواب عن هذا أن "سنابل" بناء كثيرة، فإذا أريد صرفها للقلة جيء بالعدد. (٨١) ومثل "رأس" في لغة أهل مصر، استعمالهم لـ"بلد" على أنها مؤنث، وكأنهم لا يعرفون "بلدة". قال تعالى: "رب اجعل هذا بلداً آمناً" ١٢٦ سورة البقرة. وقال تعالى: "بلدة طيبة ورب غفور" ١٥ سورة سبأ. ومن المفيد أن أشير إلى المولد الجديد في العربية المعاصرة، ومن هذا استعمالهم "اللوحة" والأصل "اللوح" لا غير، ومثل هذا استعارة المعاصرين لكلمة "الثلة" من اللسان الدارج في بعض البلدان العربية، والأصل "التل" لا غير.

وخطأ.

أما نحن فقد ضللنا السبيل، أسأل الله لنا العفو والعافية.